العرب
الأربعاء 2019/10/30
السنة 42 العدد 11513

تسوية لما بعد عهد «حزب الله»

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

يصعب على السياسيين اللبنانيين، الذين يتقاسمون السلطة الآن بإشراف من "حزب الله" ورعاية منه، الاقتناع بأن البلد تغيّر وذلك على الرغم من كلّ الوحشية التي يظهرها الحزب في مواجهة الثورة الشعبية. ما كان قبل السابع عشر من تشوين الأوّل – أكتوبر 2019 لم يعد قائما. هناك لبنان آخر يولد من الثورة الشعبية المستمرة منذ أسبوعين. أيّ لبنان سيولد من جديد، من وجهة نظر المتفائلين؟ هل لبنان الذي سيولد من رحم الثورة قابل للحياة، من وجهة نظر المتشائمين؟

بعيدا عن التفاؤل والتشاؤم، لا مفرّ في نهاية المطاف من التعاطي مع الواقع. معنى التعاطي مع الواقع أن عهد "حزب الله" في لبنان انتهى نهاية مأساوية في غياب القدرة على إعادة ترميمه ولو مؤقتا. أكثر من ذلك، أن عهد "حزب الله" الذي يوجد شبيه له في العراق ينهار هناك أيضا. يكفي سماع هتافات المتظاهرين في بغداد للتأكد من ذلك. هؤلاء يقولون إن الثورة واحدة "من (ساحة) التحرير (في بغداد) إلى بيروت".

لبنان ما بعد السابع عشر من تشرين الأوّل – أكتوبر 2019 ليس كلبنان الذي عرفناه. لم يعد اللبنانيّون على قناعة بأنّ «حزب الله» قادر على تسويق مشروعه الإيراني تحت شعارات فارغة من نوع التصدّي لإسرائيل

ثمة حاجة إلى تذكير اللبنانيين ببعض البديهيات التي عليهم امتلاك شجاعة الاعتراف بها. في مقدّم هذه البديهيات أن اغتيال رفيق الحريري في الرابع عشر من شباط – فبراير 2005 كان نقطة تحوّل على الصعيد الوطني. كان الهدف من تفجير موكب رفيق الحريري ورفاقه نقل لبنان من مرحلة الوصاية السورية – الإيرانية، إلى مرحلة الوصاية الإيرانية. هذا ما نجح فيه "حزب الله" الذي تتهمّ المحكمة الدولية عناصر تنتمي إليه بتنفيذ الجريمة وذلك بغطاء من النظام السوري وعلم تام منه. هذا، على الأقلّ، ما ورد في البيان الاتهامي للمدعي العام في المحكمة المتوقع أن تصدر حكمها في القضيّة في غضون شهر.

كشفت الأحداث التي توالت منذ اغتيال رفيق الحريري وجود قرار إيراني بوضع اليد على لبنان. كانت نقطة الانطلاق الاحتلال الأميركي للعراق في نيسان – أبريل 2003، وهو احتلال مهّد عمليا لتقديم العراق على صحن من فضّة إلى "الجمهورية الإسلامية" التي واجهت بسبب العراق صعوبات على طريق متابعة مشروعها التوسّعي. كان سقوط العراق في 2003، وذلك بغض النظر عن مسؤولية صدّام حسين عن هذا السقوط، بمثابة انطلاقة جديدة للمشروع التوسّعي الإيراني. تطلّب ذلك، بين ما تطلّب، التخلص من رفيق الحريري نظرا إلى تحوّله إلى شخصية وطنية وعربية بما يتجاوز حدود لبنان. وهذا ما أثار أيضا حساسية شديدة لدى شخص مثل بشّار الأسد قبل الذهاب إلى أبعد بكثير مما ذهب إليه والده في العلاقة مع "حزب الله"، الذي ليس في نهاية المطاف سوى لواء في "الحرس الثوري" الإيراني عناصره لبنانية.

من البديهيات الأخرى التي لابدّ من تذكير اللبنانيين بها أنّ ليس صحيحا أنّه لم تكن هناك حلول للمشاكل الحياتية التي يعاني منها اللبنانيون حاليا، وذلك على الرغم من سعي النظام السوري إلى جعل وزراء تابعين له يمسكون بقطاع الكهرباء. كان في مقدّم هؤلاء إيلي حبيقة. على الرغم من كلّ العراقيل التي وُضعت في طريقه. استطاع رفيق الحريري إعادة الكهرباء في العام 1996. معروف كيف عاد وضع الكهرباء إلى التدهور بعد ذلك في ضوء الحرب التي افتُعلت مع إسرائيل في تلك السنة والتي كان الهدف الإيراني – السوري منها ضمان انتصار بنيامين نتنياهو على شمعون بيريس في انتخابات أيّار – مايو 1996. كان مطلوبا أن ينتصر بيبي على بيريس خشية عودة الحياة إلى عملية السلام التي انتهت عمليا في اليوم الذي اغتال فيه متطرّف إسحق رابين في تشرين الثاني – نوفمبر 1995. كان ردّ إسرائيل ضرب محطات الكهرباء في لبنان كي يعود التقنين...

ليس سرّا كيف تطورت الأمور في لبنان منذ 1996، وصولا إلى استهداف رفيق الحريري عن طريق انتخاب إميل لحود رئيسا للجمهورية في 1998. كانت تلك السنة، سنة البداية الحقيقية لعهد بشّار الأسد في سوريا بعدما بدأت صحّة والده في التدهور تدريجيا، تمهيدا لوفاته في حزيران – يونيو 2000.

في كلّ ما حصل في لبنان، خصوصا منذ العام 2005، لم يكن هناك سوى هدف إيراني يتمثّل في وضع اليد على لبنان بعدما أصبح نظام بشّار الأسد مجرّد جرم يدور في الفلك الإيراني. وهذا يفسّر مسارعة "حزب الله" إلى ملء الفراغ الذي نجم عن الانسحاب العسكري والأمني السوري من لبنان في نيسان – أبريل 2005. وهذا ما يفسّر أيضا سلسلة الاغتيالات التي نُفذت بدءا بسمير قصير، وصولا إلى محمّد شطح.

كانت عملية إخضاع لبنان إيرانيا عملية مدروسة بدقّة وذات نفس طويل. شملت هذه العملية، إضافة إلى الاغتيالات والتفجيرات، الحلف الذي أقامه "حزب الله" مع "التيّار الوطني الحرّ" من أجل إيجاد غطاء مسيحي له. في ظلّ هذا الحلف، ارتُكبت أبشع الجرائم في حق لبنان واللبنانيين، بدءا بافتعال حرب صيف 2006 واحتلال الوسط التجاري، وصولا إلى انتخاب مرشّح "حزب الله" رئيسا للجمهورية بعد تعطيل مجلس النوّاب سنتين ونصف سنة. كان ذلك في السنة 2016 تمهيدا للوصول إلى مرحلة يمتلك فيها "حزب الله" أكثرية داخل مجلس النوّاب وداخل الحكومة.

ثار اللبنانيون على عهد "حزب الله" وليس على أيّ شيء آخر. ثاروا عمليا على عهد يديره بالفعل حسن نصرالله الأمين العام للحزب الذي انبرى للدفاع عن رئيس الجمهورية من منطلق أن لبنان ورقة إيرانية ليس إلا. ليست صدفة أن تشمل الثورة أبناء الطائفة الشيعية في الجنوب والبقاع. هؤلاء سئموا من الفساد والبؤس الذي نشره الحزب في مناطقهم.

إلى جانب ذلك، لا يمكن إلا التوقف عند الثورة التي يشارك فيها المسيحيون الذين يثبتون عن طريق نزولهم إلى الشارع أن الأكثرية ليست مع "التيّار الوطني الحر" الذي لم يأت سوى بوزراء ونوّاب من سقط المتاع لا يستأهل أي منهم أن يكون حاجبا عند أيّ سياسي يحترم نفسه. هل بدأت الأكثرية المسيحية تعي خطورة أن يكون "التيّار العوني" في المواقع التي هو فيها؟

في كلّ الأحوال، لبنان ما بعد السابع عشر من تشرين الأوّل – أكتوبر 2019 ليس كلبنان الذي عرفناه. لم يعد اللبنانيون على قناعة بأنّ "حزب الله" قادر على تسويق مشروعه الإيراني تحت شعارات فارغة من نوع التصدّي لإسرائيل، ولم يعودوا على قناعة بأن جبران باسيل يمثل شيئا غير أنّه ماروني آخر على استعداد لأن يكون تابعا لإيران لمجرّد أنه موعود برئاسة الجمهورية.

تغيّر الكثير في لبنان. لبنان نفسه تغيّر. لا تزال الحاجة إلى جعل السياسيين يستوعبون خطورة الحدث ومدى عمقه، وذلك في ذكرى مرور ثلاثين عاما على اتفاق الطائف، وخمسين عاما على اتفاق القاهرة. هل من تسوية سياسية تعيد لبنان إلى اللبنانيين مع بداية سقوط عهد "حزب الله"؟

الانتفاضة اللبنانية ومقاصد نصرالله

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

كثيرة هي المحاور، التي يمكن أن تذهب إليها أقلام الكُتّاب، في محاولة استكناه الحدث اللبناني. فالانتفاضة الشعبية الجارية الآن، تُحيّر المعلقين، بل تُعجزهم أسئلتها. ربّما هناك من تغويه أكثر من غيرها، ليست الانتفاضة نفسها، بقدر ما هي ردة فعل أمين عام حزب الله عليها. فقد ذمّها الرجل، ولم يذمّها حتى حليفه رئيس الجمهورية. غير أن الأكثر إدهاشا في المشهد، هي المفاجآت في المواقف، إذ ارتجل بعض الرموز من عصب النظام، ومن مكوناته التاريخية، مواقف مغايرة لما استقرت عليه أدوارهم ومواقفهم من داخل النظام اللبناني.

فبعض الذين اشتكوا منه تاريخياً، سُمعوا وشوهدوا يتعلقون بأهدابه، وعلى النقيض منهم، تبدّى بعض المستفيدين منه راغبين في طيّ صفحته والانتقال إلى عهد الجمهورية الثانية. ولا ننكر على الذين وقعوا في غواية التركيز على موقف حسن نصرالله، أمين عام حزب الله، وجاهة أسبابهم، على اعتبار –أوّلا– أن النظام الذي دافع عنه نصرالله قبل أيام، قام على برنامج عمل حكومي أشبه بصيغة للمحاصصة، اتفق عليها رجلان طموحان، في العام 1943 هما الماروني بشارة الخوري، والمسلم السُني رياض الصلح، ولا يعلم أحد حتى الآن، حيثيات ما دار في ذلك الاجتماع، الذي عُقد في منزل صديق مشترك في بلدة عاليه، ولا تتوافر أية وثائق كاشفة للنوايا، وكل ما في الأمر، أنهما اتفقا على حصص الطوائف، وعلى إدخال تعديلات على الدستور الذي وضعه الفرنسيون، على أن يتقلد الخوري منصب رئيس الجمهورية الذي يخصص للطائفة المارونية، ويكلف رياض الصلح بترؤس الحكومة، وفي المعيّة يشغل الشيعي الموالي للفرنسيين أحمد الأسعد، موقع رئيس مجلس النواب، ويظل الموقع لطائفته في طاقم الرئاسات الثلاث!

صحيح أن حزب الله استحوذ على زعامة طائفته وأصبح يحدد خياراتها ضمن المحاصصة التي وطّدها الإقطاع السياسي؛ لكن النظام الذي يحاول نصرالله حمايته، لا يزال قائماً ولم تخفّف من طائفيته تعديلات الحد الأدنى التي توصّل إليها النواب اللبنانيون في الطائف، عام 1989، عندما كانت المسألة الأهم هي إنهاء الحرب الأهلية. فقد سمي الاتفاق "وثيقة الوفاق الوطني" وجرت الإشارة إليه على الألسن باسم "اتفاق الطائف" الذي تضمن تعديلاً في المحاصصة، يتساوى بموجبه المسيحيون والمسلمون في عدد مقاعد مجلس النواب، وقد أُقرت في الوثيقة أيضاً، أربع خطوات لطي صفحة الحرب، من بينها تحديد الخط العام للعلاقات اللبنانية السورية.

بخلاف ذلك، صُدم البعض من مجافاة أمين عام حزب الله لانتفاضة الفئات الفقيرة والطبقة الوسطى، التي أدت الفاقة إلى نمو وعيها الفكري والسياسي والاقتصادي، فاستثار في داخلها أسئلة الجدوى من النظام الطائفي. ذلك علماً بأن نصرالله، هو أول من يتعين عليه الانحياز إلى هؤلاء. ولكن يبدو أن خشيته كانت من احتمالات أن تتجاوز الانتفاضة اتفاق الطائف، ويظل يُسمع هدير الشعب الذي بات يرفض الأطر الطائفية، ويرى أن نظام الطوائف لم يحم الناس ولم يقدم لحياتهم شيئاً.

فقد استشعر الرجل الخطر، فوجد نفسه مضطرا لأن يزعم أن هناك أيدٍ مشبوهة، وأطرافاً خارجية، تدفع إلى جمهورية ثانية وإلى ميثاق شعبي متخط للطوائف. فهذا بحد ذاته يقلقه، وربما يضطر إلى اختراع "مندسّين" يُلقي القبض عليهم، ويعرضهم على التلفزيون الزاهي الذي يواليه. فالواضح أن الرجل تطيّر من الحراك وبادر سريعاً إلى أخذه بالشبهات، وشرح بعض شواهدها في ناظره. هنا لم يكن على الذين صدموا أن يفاجأوا أصلاً، لأن حراك العراقيين في المناطق الشيعية والسنية، سيكون مرفوضاً منه ومتهماً بالولاء لأطراف خارجية. فهو وأصحابه في العراق، لا يرون الخارج عندما يكون مرئياً، ولكنهم يشتبهون في وجوده عندما يستمعون إلى صوت الحناجر العراقية. بل الفساد المرئي للمؤسسة الدينية، ليس إلا من نوع الدسائس الصهيونية التي تحاول النيل من المرجعيات الطاهرة. كذلك في بدايات انتفاضة السوريين، عندما هبّوا بغير موعد، وانفجر المجتمع تلقائياً وعفوياً، لم ينطق الرجل بكلمة، عندما كانت الجموع تهتف "سلمية.. سلمية" فتتعرض للضرب بالنار.

حزب الله استحوذ على زعامة طائفته وأصبح يحدّد خياراتها ضمن محاصصة وطّدها الإقطاع السياسي؛ لكن النظام الذي يحاول نصرالله حمايته، لم تخفّف من طائفيته التعديلات التي توصل إليها اللبنانيون في الطائف عام 1989

شاهد أمين عام حزب الله عسكرة الفارّين ولم يرَ عسكرة القمع، عندما ضُربت التظاهرات بالنيران، وضربت جنازات الضحايا والمساجد والمخابز والمشافي، كأنما تحث الناس على حمل السلاح بالفعل، وجرى ذلك قبل أن تتطوع تركيا الأردوغانية بتلبية ما يريده النظام، وتتكفل بتسليح الانتفاضة وإدخال الخونة الإرهابيين، وتغطيس المضامين الاجتماعية والطبقية لانتفاضة الشعب السوري. فأمين عام حزب الله لن يرى مصلحته في مشهد لا طائفي على الخط الواصل بين طهران وصور، مروراً بسوريا والعراق. فالتظاهرات الشعبية، في أماكن أخرى، حميدة وشعبية وبديعة، أما عندما تكون في العراق وسوريا ولبنان، فهي مشبوهة ومضادة لمحور الممانعة والمقاومة!

لكن وجع الفقر والإفقار الذي رفع الوعي السياسي للبنانيين، لا ولن يكون مشبوها، خاصة عندما يُسمع هدير الشعب، في هجاء النظام الطائفي الذي يقوم عليه زعماء سياسيون عائثوا فساداً على نحو ما قال رئيس الجمهورية نفسه في كلمته إلى الشعب!

فطالما أن "حزب الله" قد نأى بنفسه عن التربّح من خلال الدولة، ولم يكن طرفاً في اقتسام مالها ومقدّراتها وأسس لنفسه منظومة اقتصاد وخدمات ربحية؛ كان الأجدر به –ولو من باب التكتيك– أن يحاول إظهار التأييد للحراك ولا يحاول تشويهه. فمن يطالب باللاطائفية لا يمكن تلطيخ سمعته، بل الخسارة ستعود على من يحاولون تلطيخها. فالناس تطالب بدولة عابرة للطوائف، وتهتف ضد الفئة السياسية –الاقتصادية– الاجتماعية الحاكمة، بقطع النظر عن انتماءاتها الدينية، وتطالب بديمقراطية المواطن، وليس بديمقراطية الكيانات الطائفية التي تتجاور وتتعايش، وتنغلق كل منها على نفسها وعلى ثقافتها وعلى وعي سياسي يختص بها، وحتى على اقتصادها. فمثل هذه الديمقراطية ليست أكثر من صيغة للتوافق على ديمومة الاختلاف والتباغض الاجتماعي وتضمن تنظيمه بالحد الأدنى من تدابير اللياقة في التعامل معسول الكلام.

وكان مما يثير الاستغراب، أن حسن نصرالله، تطوع لمهمة محامي الدفاع عن نظام، لم ينشأ حزبه في سياق الاحتجاج عليه وعلى ما أوقعه في طائفته من مظلوميّة. هذا إن عددنا أن "حركة المحرومين" التي أسسها موسى الصدر عام 1974، جذر الحزب الأول، بل إن الحزب حتى الآن، وعلى الرغم من كونه مسلحاً وقوياً، لا يُعدّ في ناظر هذا النظام طرفاً أصيلاً يختصه بالوداد. فهو ليس سليل الجزء الشيعي من الإقطاع السياسي الذي أسس النظام الذي ينظر إليه الآن، ككابوس أو علة، لن يبرأ لبنان منها دون زوالها.

فلماذا دافع حسن نصرالله عن هذا النظام؟

بالطبع لم يدافع عنه رياء له، ولا جهلاً لطبائعه وسلبياته، ولا عن سوء تقدير لمقاصد الحراك الشعبي. هو يعرف ماذا يريد، ويعرف الكثيرون أن من مصلحته أن يبقى هذا النظام الهش، المطعون في سلوك القائمين عليه، والذي بلا فاعلية، لكي يظل "السيد حسن" يستقوي عليه بذريعة خيبته، ويحمي منطق الطائفية في العراق وسوريا، ويظل يزهو بكونه يحمل مشروعاً يختلف جذرياً، ليس عن مشروعات زعماء الطوائف الأخرى وحسب، وإنما عن مشروعات ساسة الإقليم كله.